الأمم المتحدة

A/62/283

الجمعية العامة

Distr.: General
21 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٤٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الإدارة العامة والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٤/٦٠ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ومتابعة للتقارير المقدمة من قِبل الأمين العام في الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ (A/57/262-E/2002/82 و A/58/152 و A/59/346 و A/60/114)، يقدم الأمين العام آخر المستجدات على صعيد تنفيذ القرار ٣٤/٦٠ في هذا التقرير. ويستند التقرير إلى تحليل الأعمال الفنية التي قامت بها لجنة خبراء الإدارة العامة والأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وهو يتضمن إسهامات هيئات الأمم المتحدة، من مجموعة شؤون الحكم وبناء المؤسسات في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي استجابت للطلب الذي وُجه إليها بتقديم إسهامات. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن النتيجة التي خلص إليها المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم.

* A/62/150.

** نظرا لأهمية الوثيقة، جرت مشاورات مستفيضة مع عدة منظمات وجهات معنية مما أدى إلى تأخير في تقديمها.

140907 140907 07-48642 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٥	٣
ثانيا – الإدارة العامة والحكم والتنمية	٦-٨	٤
ثالثا – أنشطة مختارة لهيئات الأمم المتحدة	٩-٢٥	٥
رابعا – تقرير المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم	٢٦-٣٦	١١
خامسا – الاستنتاجات	٣٧-٤٣	١٤
المرفقات		
الأول – جوائز الأمم المتحدة للخدمات العامة ٢٠٠٧		١٧
الثاني – إعلان فيينا بشأن بناء الثقة في الحكومة		٢٠

أولا – مقدمة

١ – في الدورة المستأنفة الخمسين، أبرزت الجمعية العامة أهمية الإدارة العامة في تحقيق التنمية، وأعادت التأكيد على الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة في مساعدة الدول الأعضاء، بطلب منها، في تعزيز الإدارة العامة فيها. وأناطت الجمعية العامة بالأمانة العامة مهمة الاضطلاع بأنشطة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها الإدارية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ (انظر القرار ٢٤٦، الجزء الثالث). وخلال الدورة الخمسين المستأنفة، أوصت الجمعية العامة أيضا بأن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لضمان وجود أقصى قدر ممكن من التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية (القرار ٥٠/٢٢٥، الفقرة ١٨). وعقب تلك الدورة، قدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ القرار ٥٠/٢٢٥ (انظر A/53/173-E/1998/87).

٢ – ومنذ ذلك الحين، استعرضت الجمعية العامة التطورات التي حدثت في مجال الإدارة العامة، وذلك في دوراتها الثالثة والخمسين، ومن السادسة والخمسين إلى الستين (انظر القرارات ٥٣/٢٠١ و ٥٦/٢١٣ و ٥٧/٢٧٧ و ٥٨/٢٣١ و ٥٩/٥٥ و ٦٠/٣٤).

٣ – وفي الدورة الستين، أكدت الجمعية العامة على أن الحكم الرشيد والإدارة العامة المتسمة بالشفافية والخضوع للمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي من شأنهما أن يساهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ٦٠/٣٤، الفقرة ٢). وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل، من خلال شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، العمل على تيسير نشر المعلومات والمعرفة والممارسات القيمة في مجال الإدارة العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٨). وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار ٦٠/٣٤ ونتائج المنتدى السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم (المرجع نفسه، الفقرة ١٤).

٤ – ويبنى هذا التقرير على الأساس الذي أرساه التقرير السابق المقدم في الدورة الستين عن إصلاحات الإدارة العامة التي نفذتها الدول الأعضاء في السنوات العشر السابقة لذلك التقرير (A/60/114). وفي سبيل إعداد ذلك التقرير، طلبت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للإدارة العامة الإجابة على الأسئلة التي طُرحت بشأن مجموعة من التدابير الرامية إلى تنشيط الإدارة العامة. وقدم التقرير لمحات عن الجهود التي تُبذل لتحقيق الإصلاح والتنشيط داخل مناطق العالم وفي ما بينها. وعلاوة على هذا، سلط التقرير الضوء على التحديات التي تواجه نُظم الإدارة العامة في تنفيذها لأنواع مختلفة من التدابير المبتكرة والمعززة للقدرات.

٥ - ويستند هذا التقرير إلى تحليل الأعمال الفنية التي قامت بها لجنة خبراء الإدارة العامة والأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ويوكل إلى الشعبة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، وتعمل كجهة تنسيقية لمجموعة شؤون الحكم وبناء المؤسسات في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويدمج التقرير أيضا إسهامات وكالات الأمم المتحدة التي تنتمي إلى هذه المجموعة. وقد طُلب إلى أعضاء المجموعة أن يحددوا، كل من منظوره الخاص، العوامل الرئيسية في الحكم والإدارة العامة التي تسهل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وطلب منهم أيضا تسليط الضوء على الأنشطة الناجحة التي اضطلعت بها منظماتهم في النهوض بقدرات الدول في مجال الحكم والإدارة العامة أو تقوية تلك القدرات. وتشمل وكالات الأمم المتحدة التي قدمت إسهامات إلى هذا التقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[(١)].

ثانيا - الإدارة العامة والحكم والتنمية

٦ - في الدورة الخمسين المستأنفة، أدركت الجمعية العامة ''الحاجة إلى أن تكون نُظم الإدارة العامة سليمة وتتسم بالكفاءة ومجهزة جيدا بالقدرات والطاقات المناسبة ... التي تدعم جميع مراحل عملية التنمية، بالإضافة إلى تشجيع فرص مشاركة الجميع في جميع مجالات القطاع العام'' (القرار ٥٠/٢٢٥، الفقرة ٧). وأدركت الجمعية العامة أيضا أهمية مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وحثت على تنمية القدرات الضرورية لتمكين الإدارة العامة من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بأسلوب فعال ومنسق (المرجع نفسه، الفقرة ١٠).

٧ - وتتركز في الوقت الحالي التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة الدول الأعضاء في تقوية الحكم والإدارة العامة تحقيقا لهذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات الإنمائية للمجتمع الدولي، بالإضافة إلى التزامات الدول الأعضاء كل على حدة. وبالنظر إلى أنه تتبقى ثماني سنوات، فإن كثيرا من البلدان حققت قدرا جيدا من

(١) بالإضافة إلى أعضاء مجموعة اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، هناك كثير من المنظمات الأخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، تعمل على تحسين قدرات الدول في مجالي الحكم والإدارة العامة. فعلى سبيل المثال، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بأعمال مستفيضة في مجالات اللامركزية والحكم المحلي وتقديم الخدمات. ووضع البنك الدولي مؤشرات رئيسية في مجال الحكم، بالإضافة إلى تناول قدرة الدول في مختلف القطاعات.

التقدم، إلا أن بلدانا أخرى لا تزال تواجه عقبات تحول دون تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من مشاكل محدودية الموارد ووجود نظام تجارة دولي لم يدمج جميع الاقتصادات بالكامل، فإن كثيرا من التحديات الإنمائية ينبغ أيضا من ضعف نُظم الإدارة العامة والحكم ونقص قدرات الدولة[٢].

٨ - ونظرا لأنه أنيطت بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تضطلع بمشورة من لجنة خبراء الإدارة العامة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بمهمة مساعدة الدول الأعضاء في التعامل مع التحديات التي تفرضها أوجه القصور في القدرات هذه، فإنها كانت ولا تزال تضطلع بعدد من الأنشطة. ومراعاة من الوكالات للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة إلى الأمين العام بضمان تحقيق الحد الأقصى للتنسيق، فإنها ظلت تتشاور مع بعضها البعض، كلما كان هذا ممكنا، لدعم الدول الأعضاء في إصلاحات الحكم والإدارة العامة. واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي إحدى آليات التنسيق هذه التي تسمح بإجراء مشاورات بشكل منتظم. وحينما استشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أعضاء مجموعة شؤون الحكم وبناء المؤسسات بخصوص تحديد العوامل الرئيسية في الحكم والإدارة العامة التي تسهل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، اتفق الأعضاء على مواضيع معينة، منها: احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية؛ والحكم القائم على المشاركة وإشراك المجتمع المدني؛ وإشراك المواطنين في المساءلة العامة، واللامركزية وقدرات الحكومات المحلية؛ والاحتراف المهني وقدرة الخدمة المدنية؛ وتطوير السياسات والقدرة على التنسيق في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي؛ والقدرة على تقديم الخدمات والحصول عليها؛ وتعبئة الموارد، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والإدارة المالية؛ وزيادة الكفاءة وتحسين الرصد؛ والنزاهة، والشفافية، والمساءلة وسُبل الرقابة الداخلية والخارجية؛ وتطبيق التكنولوجيا في الحكومة وإدارة المعارف. وقدم أعضاء المجموعة أيضا وصفا لما يقوموا به من أنشطة تعالج هذه المواضيع. ويرد في الفرع الثالث موجز لهذه الأنشطة.

ثالثا - أنشطة مختارة لهيئات الأمم المتحدة[٣]

٩ - من بين هيئات الأمم المتحدة التي تشجع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية، تجدر الإشارة إلى أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتعمل

(٢) الحكم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: القضايا الأساسية والممارسات الجيدة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 07.II.H.2).

(٣) الأنشطة معروضة بحسب المواضيع التي تتناولها بدلا من عرضها بحسب الوكالات.

المفوضية بصفة وثيقة مع الدول الأعضاء بغرض تشجيع تقيد القوانين والسياسات والممارسات الوطنية بالمعايير الدولية المعنية بحقوق الإنسان والعدالة. وتقدم المعلومات والتحليلات القانونية، وتحدد مواضع قصور القوانين المحلية عن المعايير الدولية المعمول بها، وتقدم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن الإصلاحات الضرورية في التشريعات والسياسات، وتوفر الأدوات المنهجية والتدريب اللازمين لبناء القدرات على المستوى القطري. وقد أنشأت المفوضية وحدة للأهداف الإنمائية للألفية والحق في التنمية، وتشمل مهامها، من بين جملة أمور، إدماج قضايا التنمية في الاستراتيجية التي تتبعها المفوضية لإشراك البلدان.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٦، نشرت المفوضية دليلا عن الأسئلة التي يتكرر طرحها بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان والمفضي إلى التعاون الإنمائي. وفي عام ٢٠٠٧، عممت المفوضية ''مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء'' على المنظمات ذات الصلة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نشرت المفوضية خمس أدوات للتعلم في مجال ''سيادة القانون'' تغطي تنظيم قطاع العدل، ولجان تقصي الحقائق، ومبادرات المحاكمة، وفحص السجلات الشخصية، ورصد الأنظمة القانونية. إضافة إلى ذلك، حددت المفوضية في خطة عملها للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ نقص الديمقراطية كأحد التحديات الرئيسية في وجه الإعمال الفعال لحقوق الإنسان. وبينما تؤكد الخطة على الدور الرئيسي للديمقراطية في مهمة بناء عالم أكثر أمنا وازدهارا، فهي تقدم أيضا عناصر لإطار استراتيجي يضع المبادئ الديمقراطية موضع التنفيذ ويعالج نقص الديمقراطية.

١١ - وظلت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم بعمل مستفيض عن الحوكمة التشاركية. ومن أجل تعميق فهمها للمسائل الناشئة فيما يتصل بالحوكمة وبالإدارة العامة، ركزت لجنة خبراء الإدارة العامة في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ في دورتها السادسة على الحوكمة التشاركية. وشملت المناقشة بلورة ممارسات الحوكمة التشاركية في وضع السياسات وتقديم الخدمات والميزنة والمساءلة العامة. وخلصت اللجنة إلى ما يلي: '١' أُقر بقيمة المشاركة المدنية في الإدارة العامة، وبصفة خاصة في تنفيذ سياسات وبرامج عامة تتسم بالمساءلة والإنصاف؛ '٢' يعد الفهم الواضح للحوكمة التشاركية المتعلقة بالمسائل المؤسسية والمنهجية وبناء القدرات أمرا رئيسيا في نجاح تلك الممارسات؛ و '٣' يعد الجمع المنهجي للمعلومات بشأن الحوكمة التشاركية أمرا مهما بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أدرجت المسائل التي أثيرت والدروس المستفادة في تقرير اللجنة[٤] في موجز للسياسات سيتم توفيره للدول الأعضاء، وفي التقرير العالمي عن القطاع العام لعام ٢٠٠٧ عن هذا الموضوع.

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٢٤، (E/2007/44 - E.C/16/2007/6).

١٢ - إن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالقطاع العام مبني على مبادئ ومؤسسات الحوكمة الديمقراطية الأوسع نطاقا. وقد أُدمجت أصوات الشباب والنساء والفقراء والشعوب الأصلية في نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائم على تعدد أصحاب المصلحة. كما أن تنمية القدرات المحلية على الحوار يؤدي إلى تعبئة دعم أكثر وذو قاعدة عريضة للإصلاح مما تؤدي إليه النُهُج التي يقودها الخبراء. وتشجع البرامج التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحوكمة التشاركية وإشراك المجتمع المدني في إصلاح الإدارة العامة، بما في ذلك الإصلاحات القانونية والمؤسسية، بغرض تمكين الشفافية والمشاركة الكاملة في الأنشطة الحكومية.

١٣ - وتتناول تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصلاحات القطاع العام جميع مستويات الحوكمة، الوطنية منها، والإقليمية، والمحلية/المجتمعية. وفي تناولها للامركزية وقدرات الحكومة المحلية، تهدف الأنشطة إلى بلوغ نتائج من خلال برنامج لإصلاح الأجور والحوافز، وتخفيض النفقات، وأنظمة إدارة الأداء، وتبسيط وتنظيم الهياكل الإدارية والقانونية الأساسية. وتُقَدَّم المساعدة لزيادة قدرات هياكل الحكومة المحلية عن طريق إقامة روابط بين الجهات الفاعلة في الحوكمة المحلية وزيادة المهارات المحلية الإدارية والمالية والتخطيطية. ويجري دعم لامركزية السياسات وإدرار الدخل وتقديم الخدمات عن طريق تقوية البنية التحتية وآليات التنفيذ.

١٤ - لقد ظل تشجيع الكفاءة المهنية وتقوية القدرات في مجال الخدمات المدنية بالدول الأعضاء أحد الأنشطة الأساسية في برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة الذي تقوم بتنفيذه حاليا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأحد الأمثلة الجيدة على النشاط التشجيعي هو المنافسة السنوية لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة. والجوائز هي أقيّم اعتراف دولي بالتميز في مجال الخدمة العامة. فهي تمثل مكافأة على الإنجازات والمساهمات الخلاقة التي تقدمها مؤسسات الخدمة العامة لإقامة إدارة عامة أكثر فعالية واستجابة في البلدان على نطاق العالم. ويجري الاحتفال بالفائزين بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة كل سنة في مقر الأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه، ويدعى الفائزون للمشاركة في الاحتفال. ومنذ أول احتفال بالجائزة في عام ٢٠٠٣، تلقت الأمم المتحدة عددا متزايدا من طلبات التقدم للجائزة من أنحاء العالم المختلفة.

١٥ - وجميع المنظمات والهيئات العامة على المستويين الوطني ودون الوطني إضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنظمات المستعان بها كمصادر خارجية للقيام بمهام الخدمات العامة مؤهلة للترشيح للجائزة. وتضع جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة في

الحسبان التوزيع الجغرافي الذي يضم خمس مناطق. ومن أجل تمهيد الميدان للترشيحات التي تأتي من بلدان تختلف من حيث مستوى التنمية والدخل، أنشئت المناطق الخمس التالية: أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وغرب آسيا. وينبغي أن يتم الترشيح من قبل كيان آخر بخلاف المؤسسة المرشحة، ولا يُقبل ترشيح الذات. وتشمل الجهات المؤهلة لتقديم الترشيحات، من بين آخرين، الإدارات والوكالات الحكومية والجامعات والمنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية. وقد منحت جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠٠٧ في ثلاث فئات: (١) تحسين الشفافية والمساءلة والاستجابة في الخدمة العامة؛ (٢) تحسين تقديم الخدمات؛ (٣) وتعزيز المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسات من خلال آليات ابتكارية (مثلا، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والميزنة التشاركية، ومراجعة الحسابات والرصد بطريقة تشاركية/اجتماعية، ضمن أشياء أخرى). انظر المرفق الأول للاطلاع على قائمة الفائزين والمرشحين النهائيين لعام ٢٠٠٧.

١٦ - إضافة إلى ذلك دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وضع ميثاقين إقليميين للخدمة العامة. أحدهما ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا الذي اعتمد في ٢٠٠١ (انظر A/56/63، المرفق الثاني)، والآخر هو الميثاق الأيبيري - الأمريكي للخدمة العامة الذي اعتمد في ٢٠٠٣ (انظر A/58/193، المرفق الثاني). والمواثيق هي أدوات مرجعية تضم مبادئ أساسية للإدارة العامة لكي تقوم البلدان الموقعة عليها طوعا بجعل قوانينها وأنظمتها ومؤسساتها وممارساتها الخاصة بالخدمة المدنية متوافقة مع أحكام تلك المواثيق.

١٧ - وظل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يدعم وضع السياسات وتعزيز القدرات التنسيقية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان الأفريقية. وتمشيا مع عمله في مجال الدعوة والتحليل فيما يختص بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن المكتب يرصد تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ويضع التقارير بشأنها. وما زالت أفريقيا تتحمل أكثر من نصيبها من المصاعب التي يتسبب فيها الصراع العنيف والفقر والمرض. علاوة على ذلك، فالمنطقة تتخلف عن بقية العالم النامي فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هي عنصر رئيسي في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهي مُصَمَّمَة لمعالجة مجالات الحوكمة في البلدان الأفريقية. وهي أداة تحظى بموافقة متبادلة، وقد انضمت إليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي طوعا بصفتها آلية أفريقية للرصد الذاتي واستعراض الأقران والتعلم من الأقران. والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هي آلية أساسية في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال

الحوكمة السياسية والاقتصادية والمؤسسية، كما أنها عنصر مركزي في تعزيز ملكية أفريقيا للشراكة ووسيلة لجذب الدعم من الشركاء في التنمية.

١٨ - وفيما يتصل بتعزيز القدرة على تقديم الخدمات والحصول عليها، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات الشريكة عن طريق القيام بالاستعراضات الوظيفية والتوصيات بشأن السياسات والتدريب. ومن أجل توجيه تقديم الخدمات إلى المجموعات التي لا تتلقى خدمات كافية، تعتبر المسائل الجنسانية والمتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وبحقوق الإنسان مسائل محورية بالنسبة لتنمية الموارد البشرية. وتشمل أفضل الممارسات التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال الشراكات المتعددة المانحين في مجال الإصلاح، وتستند إلى نهج إقليمي لإقامة ثقافة تعاونية وتعزيز تقاسم المعلومات لتحقيق نزاهة الخدمة المدنية والإصلاح التنظيمي وتقديم الخدمات العامة وحوكمة المالية العامة.

١٩ - وبمساندتها للدول الأعضاء بالتعبئة المعززة للموارد والشراكات المعززة بين القطاعين العام والخاص والإدارة المالية المعززة، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعما في مجال الحوكمة السياسية والاقتصادية والمؤسسية بالإضافة إلى الدعم في مسائل الفعالية المؤسسية. ويتم ذلك من أجل المساعدة في معالجة النقص في القدرات لدى مؤسسات الحوكمة المحددة في تقارير الحوكمة القطرية الواردة في تقرير الحوكمة في أفريقيا لعام ٢٠٠٥[٥]. وتشمل الأنشطة أيضا الترويج والدعوة بشأن مبادرات إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإجراء حوارات في الدول الأعضاء. كما تقوم اللجنة أيضا بتحليل أثر الفساد على التنمية (ليخدم كأداة للدعوة) وبتنظيم البرامج التدريبية وحلقات العمل عن الفساد التي تقدم لأصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم منظمات المجتمع المدني وراسمو السياسات والسلطات القضائية والموظفون الحكوميون والمؤسسات العاملة في مجال المشتريات والمدارس. وهذا يجعل من الممكن تبادل أفضل الممارسات والخبرات المكتسبة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ويبرز الأثر السلبي للفساد على الحرب ضد الفقر، كما يبرز الدور الهام للقضاء المستقل وللهيئات الرقابية. وفي هذا الصدد، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مناهج تدريب على إطار الإنفاق المتوسط الأجل، موجهة إلى البرلمانيين لتعزيز دورهم الرقابي على عمليات الميزنة. وقد طبقت المناهج على المستوى دون الإقليمي خلال عام ٢٠٠٦.

٢٠ - وفي الحالات التي لا تتمكن فيها المؤسسات الوطنية من أن تؤدي أداءً يتميز بالكفاءة والفعالية في قطاعات معينة، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل وضع السياسات ومواءمة الموارد بطريقة أفضل. وقد اتضح

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 05.II.K.7.

أن إشراك الجهات الشعبية المؤيدة ووسائط الإعلام في عملية التغيير يؤدي إلى توليد دعم داخلي وخارجي. ويساهم أيضا في إيجاد ضغط من أجل الإصلاح ويؤدي وظيفة رقابية.

٢١ - ولأجل دعم تحسين الكفاءة والرقابة تؤكد البرامج التي يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصلاح العمليات والمؤسسات الحكومية من أجل تحسين الكفاءة والمساءلة المالية والإنتاجية بغرض تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية. وقد ثبت بالبرهان أن استحداث أدوات جديدة، مثل أنظمة متابعة المعلومات الإدارية، يُحَسِّن من تقديم خدمات الصحة والتعليم والرعاية، ويحسن من إدارة الضرائب والجمارك، ويؤدي إلى إدارة أكثر شفافية لأموال المساعدة التقنية. ويشمل النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب من أجل بناء القدرات، ومراجعة الممارسات الحكومية، واستحداث أنظمة رقابية لتوفير تعليقات مستمرة بشأن تقديم الخدمات والاستجابة، مما يتيح التقييم بالمضاهاة مع المعايير، والإرشادات للإصلاح والمقارنة مع النُظراء من مقدمي الخدمات.

٢٢ - وظلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تدعم مبادرات مختلفة بشأن النزاهة والشفافية والمساءلة إضافة إلى الضوابط الداخلية والخارجية. وفي عام ٢٠٠٦ دعمت الإدارة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في صياغة دليله التقني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. والاتفاقية هي أول صك عالمي ملزم قانونا فيما يتعلق بالفساد . وقد فتح هذا الصك آفاقا جديدة بأحكامه المعنية باسترداد وحماية الأصول. وفي ضوء هذه الابتكارات، تكرس الاتفاقية جزءا هاما لتعزيز التعاون الدولي بتدابير محددة مثل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وتقر الاتفاقية أيضا بأن مسألة الفساد تتجاوز السلوك الإجرامي وتضم نطاقا واسعا من التدابير المتعلقة بالإجراءات الوقائية على المستوى الوطني، وتدعو لتنسيق تدابير مكافحة الفساد عبر الحدود. ولمساعدة الدول الأعضاء في إضفاء الصبغة المؤسسية على هذه الأحكام الوقائية، أعد المكتب، بالتشاور مع شركاء آخرين، كتيبات تتضمن توجيهات تشريعية وتقنية.

٢٣ - ويقع تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة الإلكترونية ضمن مجالات التركيز الأساسية الأربعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتضطلع الإدارة بأبحاث وتحليلات في مجال السياسات تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة، وقد نتج عن ذلك منشورات متكررة مثل مجموعة الممارسات الابتكارية والدروس المستفادة في مجال الحكومة الإلكترونية/الحكومة المتنقلة وتقرير الأمم المتحدة العالمي عن مدى استعداد الحكومة الإلكترونية/الحكومة المتنقلة. كما أنها تقوم بنشر تقارير متخصصة مثل فهم

مجتمعات المعرفة[٦] الذي نشر عام ٢٠٠٥. وإضافة إلى عملها التحليلي في هذا المجال، تنخرط الإدارة أيضا في مشاريع التعاون التقني مثل المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات وفي مشاريع إنمائية مختلفة للحكومة الإلكترونية في بليز وجامايكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا والمغرب وليسوتو.

٢٤ - وإضافة إلى تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء، طبقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نفسها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شبكتها العالمية الواسعة من الشركاء التي تشمل شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية. وتظهر الصفحة الإلكترونية لهذه الشبكة على الصفحة البابية www.unpan.org. على الإنترنت. ويتم حاليا تحديث شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية لتستجيب للحاجات والمتطلبات المحددة لزبائن الصفحة البابية. وبعد إكماله، سيُسْتَبدَل الإطار الموجود حاليا بنظام مُحَسَّن لتصفح الموقع، وسيجري تعزيز وظيفته بتوفير أدوات أفضل للوصول إلى المعلومات، وذلك عن طريق خصائص أكثر تفاعلا لحوار المستخدمين، وعن طريق أدوات إدارة أسهل للمساهمين. والصفحة البابية يطلع عليها عدد كبير حيث أنها من بين مواقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على شبكة الإنترنت التي تسجل أعلى عدد من الزوار.

٢٥ - وإضافة إلى الأنشطة المختارة التي ذُكرت أعلاه، تدعم الإدارة المنتدى العالمي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم. والمنتدى العالمي هو أكبر مؤتمر على المستوى العالمي يُعنَى بالحوكمة وبالإدارة العامة وتدعمه الأمم المتحدة. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٧/٥٧ إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تقديم الدعم للمنتدى العالمي. وبناء على طلب الجمعية العامة، نعرض في الفرع الرابع أدناه نتائج المنتدى العالمي السابع الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧

رابعا - تقرير المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم

٢٦ - عُقد المؤتمر العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، الذي استضافته الأمم المتحدة بالشراكة مع حكومة النمسا، في مكتب الأمم المتحدة في فيينا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وتناول موضوع بناء الثقة في الحكومة.

٢٧ - وبناء الثقة في الحكومة يأتي في صلب سعي العالم نحو السلام والرفاه. ومن المسلم به أن الحوكمة الرشيدة والإدارة العامة الفعالة عنصران رئيسيان في تعزيز الثقة بالحكومة ويتلقيان دعما متزايدا من المجتمع الدولي بوصفهما أساس تحقيق شريحة واسعة من أهداف

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.C.1.

السياسة العامة الدولية والمحلية بنجاح، بما في ذلك بنود خطة التنمية الدولية. وحيث أن الحوكمة الرشيدة هي أساس الانتقاء والتنفيذ الفعالين للسياسة العامة، فإنها تُعد شرطا ضروريا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظرا لما تقدم، فإن تقرير مشروع الألفية المقدم إلى الأمين العام بعنوان، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يقدم حجة بيّنة لصالح الاستثمار في مجال الحوكمة، بما فيها الإدارة العامة.

٢٨ - ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع شركاء التنمية ثمانية منتديات إقليمية معنية بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم باعتبارها جزءا من الأنشطة التحضيرية للمنتدى العالمي السابع. وعُقدت هذه المنتديات في نادي بفيجي من أجل جزر المحيط الهادئ؛ وفي سول من أجل آسيا؛ وفي أديس أبابا من أجل أفريقيا؛ وفي برازيليا من أجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفي سان بطرسبرغ بالاتحاد الروسي من أجل أوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة؛ وفي روما من أجل أوروبا الغربية؛ وفي بريدجتاون من أجل منطقة البحر الكاريبي؛ وفي دبي بالإمارات العربية المتحدة من أجل منطقة الدول العربية. وقدمت في فيينا الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن المنتديات الإقليمية.

٢٩ - وعزز المنتدى العالمي السابع خطة الحوكمة والإدارة العامة بطرق عديدة. وعقد سبع جلسات عامة وسبع حلقات عمل موازية تتعلق بتنمية القدرات في مختلف جوانب التغيير الجذري لمفهوم الحكم والإدارة العامة من أجل بناء الثقة في الحكومة. وشكّل المنتدى منبرا لكبار المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص لمناقشة المسائل الرئيسية في توطيد الحوكمة السليمة والإدارة العامة بغية تعزيز الثقة في الحكومة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتعريف بمختلف التجارب القطرية في التغيير الجذري لمفهوم الحكم والبحث عن إطار واستراتيجية للابتكارات في مجال الحوكمة والإدارة العامة في المستقبل؛ وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحسين نوعية الحكم على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣٠ - وشارك في المنتدى حوالي ٢٠٠٠ شخص من ١٦٠ بلدا، بمن فيهم وزراء، ومسؤولون حكوميون كبار، وبرلمانيون، ورؤساء بلديات، وممثلون عن المجتمع المدني، والقطاع الخاص. ومثّل الأمم المتحدة نائب الأمين العام.

٣١ - وعُقد المنتدى بوصفه جزءا من الشراكة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقدم متحدثون ذائعو الصيت على الساحة الدولية، نُهجا وابتكارات لبناء الثقة في الحكومة عبر إصلاح القطاع الخاص، وإعطاء الأولوية لتقديم الخدمات والحصول عليها، وضمان مشروعية الحكومة وتعزيز سبل الوصول إلى تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، ناقش المتحدثون مسائل دعم المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، والتقريب بين الحكومة والشعب، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وجذب الاهتمام البنّاء لوسائط الإعلام الحرة.

٣٢ - وفي حين تولت الأمم المتحدة تنظيم الجلسات العامة، تولى فريق المؤسسات الشريكة تنظيم حلقات العمل المتعلقة بتنمية القدرات، وهو فريق يتألف من كيانات وبرامج في منظومة الأمم المتحدة وكذلك من منظمات خارجية. وضم فريق المؤسسات الشريكة في المنتدى العالمي السابع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ والبنك الدولي؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ووزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية في جمهورية كوريا؛ ووزارة الإدارة العامة في إيطاليا؛ والتحالف المعني بمشاركة المجتمعات المحلية في حكومة ولاية كويتزلاند بأستراليا؛ وجامعة كيونغ هي في جمهورية كوريا؛ ومشروع الميزانية الدولي؛ والمعهد الأفريقي للحوكمة؛ ومعهد آش للحوكمة الديمقراطية والابتكار في كلية كينيدي للحكم بجامعة هارفارد؛ ومركز فورميز للدراسة والتدريب؛ والاتحاد البرلماني الدولي؛ والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية؛ والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة الشفافية الدولية؛ والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين.

٣٣ - وأتاحت حلقات العمل الموازية السبع المتعلقة بتنمية القدرات للمؤسسات المختارة تبادل الأدوات والمنهجيات بغية تحسين الحوكمة وتعزيز الثقة في الحكومة. وأتاحت هذه الحلقات أيضا لكبار المسؤولين الحكوميين تبادل ابتكاراتهم وأفضل الممارسات في تصميم برامج إصلاح الحكم وتنفيذها، والقيود التي تعيقهم في تحقيق ذلك. والموقع الشبكي للمنتدى العالمي منهل شامل متاح للدول الأعضاء في هذا الصدد. وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإعداد سلسلة التغيير الجذري لمفهوم الحكم في ستة أجزاء وُضعت على الموقع الشبكي على الإنترنت. وأُعلن أيضا إصدار السلسلة في المنتدى العالمي. كما تم الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة خلال فترة انعقاد المنتدى، ومنح نائب الأمين العام للأمم المتحدة جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠٠٧ إلى ١٦ فائزا.

٣٤ - واستفاد المشتركون من كلمات رئيسية ألقاها خمسة وثلاثون متحدثا معروفون على المستوى الدولي، بمن فيهم رؤساء دول وخبراء معترف بهم دوليا. وعرض المتحدثون في الجلسات العامة، نُهجا وابتكارات لبناء الثقة في الحكومة عبر إصلاح القطاع العام، وإعطاء

الأولوية لتقديم الخدمات والحصول عليها، وضمان مشروعية الحكومة وتعزيز سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٥ - وعُقدت اجتماعات خاصة قبل انعقاد المنتدى العالمي، مستفيدة من فرصة انعقاده. وفي حين جمع المنتدى العالمي جهات فاعلة محددة في مجال الحوكمة، ركزت الاجتماعات الخاصة على جهات فاعلة مختلفة في مجال الحوكمة لمناقشة الأدوار المنوطة بكل منها في مجال الحوكمة الرشيدة والإدارة العامة. وشملت الاجتماعات الخاصة اجتماع المائدة المستديرة الوزاري، ومنتدى رؤساء البلديات، واجتماع المائدة المستديرة للبرلمانيين الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي؛ واجتماع رؤساء معاهد الإدارة العامة، واجتماع شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة واجتماع شبكة المبتكرين في مجال الحوكمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٣٦ - ويرد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة إعلان فيينا بشأن بناء الثقة في الحكومة الذي نتج عن المنتدى.

خامسا - الاستنتاجات

٣٧ - استجابة لطلب الجمعية العامة، ركّز هذا التقرير على تنفيذ القرار ٦٠/٣٤. وبهذا سلط التقرير الضوء على الأنشطة التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في تناول العوامل الرئيسية في الإدارة العامة والحوكمة التي من شأنها أن تيسّر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بغيرها من الالتزامات الدولية في مجال التنمية. وقدم التقرير أيضا معلومات عن نتائج المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم.

٣٨ - وأنشئ برنامج الأمم المتحدة المعني بالإدارة العامة والمالية العامة، لكي يقدم الدعم للدول الأعضاء في مواجهة التحديات التي تعترض الإدارة العامة في مجال التنمية. وحيث أن البرنامج سيحتفل بالذكرى الستين لإنشائه في عام ٢٠٠٨، فبإمكان هذا التقرير أن يطرح مسبقا بعض الأفكار بشأن مساهمات البرنامج في تطوير دراسة الإدارة العامة وممارساتها في مجال التنمية.

٣٩ - ويمكن القول إن الإدارة العامة جاوزت نطاق الممارسة التكنوقراطية للسلطات المفوضة وإدارة الموارد العامة لتشمل تنسيق وإدارة الرؤى المشتركة في مجال الحوكمة العامة. وتشمل الإدارة العامة اليوم تيسير مشاركة كل الفئات الاجتماعية وتمثيلها على نحو عادل بالإضافة إلى التوفيق بين المصالح. واستجابت الدول الأعضاء لهذا الاتجاه فأدخلت أيضا هياكل وعمليات جديدة في إدارتها العامة بغية الاضطلاع بمهام جديدة واستيعاب الجهات الفاعلة الجديدة التي تصاحب هذا التوسع. واستجاب برنامج الأمم المتحدة المعني بالإدارة

العامة والمالية العامة هو أيضا لتنامي احتياجات الدول الأعضاء عبر دعمه وضع المعايير (على سبيل المثال: المواثيق الأفريقية والأيبيرية الأمريكية للخدمة العامة)، وذلك بإجراء تحليلات للسياسة العامة والبرامج في مجالات الشواغل التاريخية (مثل التعمير بعد انتهاء الصراع) وفي مجالات جديدة (مثل الحوكمة التشاركية)، وعن طريق القيام بالتعاون التقني في مجالات جديدة (مثل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكم وإدارة المعارف).

٤٠ - وخضعت باستمرار التطورات التي طرأت على البرنامج لتأثير الاتجاهات الدولية الشاملة والعكس بالعكس. وفي الوقت ذاته، كان البرنامج يذكّر على الدوام بالدور القيّم للدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقُدم الدعم لشبكة عالمية من المتخصصين في مجال الإدارة العامة والعاملين فيها خلال أدائهم لأعمالهم. والشكل الحالي الذي تأخذه هذه الشبكة هو بوابة موقع شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة على الإنترنت، بوصفها شراكة بين المؤسسات في أرجاء العالم، ومحورا الكترونيا للمعلومات التي توفرها هذه المؤسسات. ويشكل المنتدى العالمي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم ملتقى عالميا حيث يستطيع أعضاء الشبكة والشبكات الفرعية الاجتماع معا لمناقشة ما يستجد من شواغل. وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة هي جوائز تقديرية تُمنح للامتياز والابتكارات في هذا المجال.

٤١ - ورغم أنه ليس بوسع أي مؤسسة ادعاء الفضل وحدها فيما طرأ من تطورات في مجال الإدارة العامة على الصعيد العالمي، فإن البرنامج اضطلع بدور حيوي فيها. فقد كان من أوائل المؤسسات التي أنشأتها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في تحسين حكوماتها وإداراتها.

٤٢ - ويمكن للتدابير في مجالي الإدارة العامة والحوكمة المساهمة بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وكفالة توفير التعليم الابتدائي للجميع وتمكين المرأة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى وتخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات وكفالة الاستدامة البيئية. ولا بد من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتوزيع الموارد العامة بشكل عادل على الفقراء من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد. لكن الأرجح أن يتم بلوغ تلك الأهداف بتعزيز سيادة القانون، ومشاركة المجتمع المدني، وتحقيق اللامركزية على نحو فعال، وتعزيز تنسيق السياسات وقدرات تقديم الخدمات، وتحقيق الكفاءة المهنية في الخدمة العامة على جميع الصُعد، وتعبئة الموارد وإدارتها بطريقة مبتكرة، والمزيد من الشفافية والمساءلة وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو استراتيجي لخدمة الحكومة في مجتمع المعرفة.

٤٣ - وفي عالم اليوم، يواجه الكثير من الحكومات، لا سيما حكومات البلدان النامية، تحديا يتمثل في الاستفادة من حصيلة المعارف العالمية من أجل الوفاء بالالتزامات الإنمائية التي أخذها المجتمع الدولي على نفسه. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي يتمثل في مواصلتها تقديم المساعدة للدول الأعضاء لمواجهة تحديات الإدارة العامة والحوكمة في مجال التنمية. وستستمر الأمانة العامة في توفير الدعم الفكري والعملي للتوصل إلى تحقيق توافق الآراء على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالحوكمة والإدارة العامة. وستساهم في تعزيز الشبكة الدولية للجهات الفاعلة في مجال الإدارة العامة والحوكمة في تبادل المعرفة ونشر أفضل الممارسات بالوسائل الإلكترونية من خلال شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة والاجتماعات الدورية. وستقدم المساعدة التقنية المتخصصة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال تعزيز الشراكات لمواجهة تحديات معينة. وإذ تضع الأمانة العامة هذه الأنشطة في الاعتبار، فإن أولوياتها خلال السنوات القليلة القادمة تشمل ما يلي:

(أ) مواصلة تحليل عوامل الحوكمة والإدارة العامة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعززها؛

(ب) جمع وتحليل ونشر الممارسات الناجعة في مجال الحوكمة والإدارة العامة تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات الدولية في مجال التنمية من خلال توسيع نطاق ومدى شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة؛

(ج) التنسيق بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من خلال آليات التنسيق القائمة والترتيبات التعاونية، لتحقيق أقصى أثر للأنشطة التي تضطلع بها؛

(د) استخدام مسابقة جوائز الأمم المتحدة للإدارة العامة لتسليط الضوء على تلك الابتكارات في مجال الحوكمة والإدارة العامة، التي لها أهمية بالغة في تنفيذ خطة التنمية الدولية؛

(هـ) الاحتفال بالذكرى الستين لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإدارة العامة والمالية العامة من خلال الاعتراف بمساهمته في عملية التنمية. وفي هذا الصدد، قد تود الجمعية العامة تشكيل فريق فني في عام ٢٠٠٨ لتسليط الضوء على أهمية الحوكمة والإدارة العامة في التنمية ولإبراز مشاركتها في توجيه البرنامج خلال الستين سنة الماضية.

المرفق الأول

جوائز الأمم المتحدة للخدمات العامة ٢٠٠٧
الفائزون والمرشحون النهائيون

الفئة الأولى
تعزيز الشفافية والمسائلة والاستجابة في مجال الإدارة العامة

المنطقة	المركز	البلد	المؤسسة
أفريقيا	**الفائز**	**كينيا**	**أمانة اللجنة التوجيهية لعقود الأداء عن "عقود الأداء"**
	المرشح النهائي	المغرب	وزارة تحديث القطاعات العامة (تراثيا – محور التنمية المستدامة) عن الصفحة البابية الإدارية "service-public.ma"
آسيا	**الفائز**	**سنغافورة**	**وزارة المالية، ووزارة القوى العاملة، والهيئة المركزية لصناديق الإدخار، سنغافورة عن "خطة التقدم"**
	الفائز	**الهند**	**وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حكومة أندرا براديش عن "مشروع المشتريات الإلكتروني"**
	المرشح النهائي	سنغافورة	فريق مناصرة المشاريع
	المرشح النهائي	جمهورية كوريا	الوكالة الكورية المعنية بالفرص والترويج في مجال التكنولوجيا الرقمية
أوروبا	**الفائز**	**النمسا**	**المستشارية الاتحادية للنمسا عن "العمليات التشريعية الإلكترونية (القانون الإلكتروني)"**
	المرشح النهائي	النمسا	إدارة حكومة ولاية أوبر أوسترايش
	المرشح النهائي	سلوفينيا	وزارة الإدارة العامة عن "الموقع الجامع لتقديم الخدمات للمؤسسات الفردية للتجارة (e-VEM)"
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**الفائز**	**شيلي**	**إدارة المشتريات والعقود العامة**
غرب آسيا	**الفائز**	**أذربيجان**	**الصندوق الحكومي للنفط في أذربيجان عن "مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية"**
أمريكا الشمالية ومنطقة المحيط الهادئ	**الفائز**	**أستراليا**	**لجنة الخدمة العامة الأسترالية عن "تقرير عن حالة الخدمة"**

المنطقة	المركز	البلد	المؤسسة
		الفئة الثانية	
		تحسين تقديم الخدمات	
أفريقيا	**الفائز**	**جنوب أفريقيا**	**بلدية إيثيكويني عن "برنامج إيثيكويني لتخفيف عبء الدين في مجال المياه والمرفق الصحية"**
	الفائز	**المغرب**	**دائرة أغدال، فاس، المغرب عن "مشروع حكومة فاس الإلكترونية"**
	المرشح النهائي	جنوب أفريقيا	بلدية إيثيكويني عن ''مشروع الاستدامة في هامر سديل''
	المرشح النهائي	جنوب أفريقيا	بلدية إيثيكويني عن ''حفظ مدفن القمامة في ماريانهيل''
آسيا	**الفائز**	**جمهورية كوريا**	**وزارة العدل عن "الخدمة الذكية للهجرة في كوريا (KISS)"**
	المرشح النهائي	سنغافورة	مجلس النهوض بالصحة في سنغافورة عن ''التميز في الصحة في مكان العمل – مبادرة صحية''
	المرشح النهائي	جمهورية كوريا	خدمة تنمية الموارد البشرية في كوريا عن ''فحص المؤهلات التقنية الوطنية والتصديق عليها''
غرب آسيا	**الفائز**	**الإمارات العربية المتحدة**	**برنامج دبي للإدارة الحكومية المتميزة عن "برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز"**
	الفائز	**لبنان**	**وزارة المالية اللبنانية عن "خدمة دافع الضرائب"**

الفئة الثالثة

تعزيز المشاركة في قرارات صنع السياسة العامة من خلال الآليات المبتكرة

المنطقة	المركز	البلد	المؤسسة
أوروبا	**الفائز**	**سويسرا**	**المكتب الإحصائي في كانتون زيورخ، وزارة العدل والداخلية عن "مشروع الحكومة الإلكترونية (التصويت الإلكتروني)"**
	المرشح النهائي	سويسرا	دولة جنيف عن "التصويت عبر الإنترنت (التصويت الإلكتروني)"
	المرشح النهائي	إيطاليا	منطقة إميليا رومانيا عن الموقع الشبكي "Participe.net"
أمريكا الشمالية ومنطقة المحيط الهادئ	**الفائز**	**كندا**	**وكالة تليتشو للخدمات المجتمعية**

المرفق الثاني

إعلان فيينا

بشأن بناء الثقة في الحكومة

الذي اعتُمد خلال المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، المعقود في مكتب الأمم المتحدة بفيينا من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

الديباجة

١ - استقطب المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم الذي عقدته الأمم المتحدة بدعم من حكومة النمسا وفريق المؤسسات الشريكة، وزراء ومسؤولين حكوميين كبار ورؤساء بلديات ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص، والدوائر الأكاديمية والمنظمات الدولية بغية تبادل أفضل الممارسات والابتكارات والاستراتيجيات التي من شأنها تحسين الحوكمة وبناء الثقة في الحكومة. وقد تحدث خلال المنتدى، متكلمون ومحاضرون مرموقون عن خبراتهم ووجهات نظرهم خلال سبع جلسات عامة وسبع حلقات عمل عُقدت بشأن تنمية القدرات. وعُقدت كذلك، في اليوم السابق للمنتدى، ستة اجتماعات خاصة شارك فيها برلمانيون ورؤساء بلديات ومدراء معاهد الإدارة العامة ومفوضو انتخابات وشبكات الإدارة العامة. وعُقدت أيضا، أثناء الفترة التحضيرية للمنتدى، ثمانية منتديات إقليمية معنية بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وأيار/مايو ٢٠٠٧، وعُرضت على المنتدى العالمي السابع استنتاجات تلك المنتديات وتوصياتها.

٢ - ونعرب نحن المشتركون في المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، المعقود في فيينا، النمسا، في الفترة ما بين ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن موضوع ''بناء الثقة في الحكومة''، عن امتناننا للأمين العام بان كي - مون على نجاح الأمانة العامة للأمم المتحدة في التحضير للمنتدى. ونعرب لحكومة النمسا عن تقديرنا لمساهمتها وكرم ضيافتها. ونعرب عن امتناننا أيضا لحكومات إيطاليا وجمهورية كوريا وفرنسا، لما قدمته من دعم في عقد المنتدى. وإننا لنؤكد مجددا عميق تقديرنا لأعضاء فريق المؤسسات الشريكة لعقدهم حلقات العمل المعنية بتنمية القدرات.

٣ - لقد أصبح بناء الثقة في الحكومة شاغلا عالميا في أيامنا هذه. فعندما يرى الشعب أن زعماءه السياسيين وحكومته لا يمثلونه ولا يمثّلون مصالحه، تتزعزع ثقته بهم، ويتلاشى اهتمامه بشكل عام. وعندما تخيب آمال المواطنين في الطريقة التي تعمل بها الدولة وفيما تقدمه إليهم، يمكن أن يسبب ذلك تنافرا قد يتفاقم في سياق العولمة؛ مما يفضي إلى عدم الثقة واللامبالاة.

٤ - وإذ نعترف بنتائج المنتديات الإقليمية التحضيرية الثمانية المعنية بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، فإننا نقرّ بعدم وجود أي وصفة وحيدة من شأنها بناء الثقة في الحكومة. وعوضا عن ذلك لا بد من اعتماد نهج شامل. ولّما كانت مبادئ الحوكمة الديمقراطية مثل الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين مبادئ عالمية، فهنالك مختلف السبل لإنجازها.

٥ - وإذ ندرك أن النساء يشكلن أكثر من ٥٠ في المائة من عدد السكان، ونسلّم بالدور الحاسم الذي يضطلعن به في جميع مناحي الحياة، فإننا نحثُّ على أن تكون شواغل المرأة في صلب التنفيذ الشامل للتوصيات الواردة في هذا الإعلان.

٦ - لذا، فنحن المشتركون في المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، نوجه الانتباه إلى هذا الإعلان. (لم يتم التفاوض مع جميع المشتركين على نص الإعلان، وبالتالي فهو لا يتمتع بأية صفة قانونية أو يستتبع التزاما سياسيا من جانب المشتركين).

التوصيات: سبل بناء الثقة في الحكومة

ضمان مشروعية الحكومة

٧ - بغية تعزيز ثقة المواطنين في حكوماتهم، يجب أن تتصف الدولة بالمشروعية والعدالة وأن تكون ذات مؤسسات قوية، وأن ترى على أنها تتسم بذلك. فالمشروعية تُستمد من احترام حقوق الإنسان الأساسية والدستور والالتزام بأحكامهما، بما في ذلك فصل السلطات بين فرعيْ الحكومة التنفيذي والتشريعي واستقلال السلطة القضائية. والانتخابات تضفي المشروعية السياسية وتدعمها عندما تجسّد خيار الشعب عموماً وتعبّر عن هذا الخيار. ومن ثمّ فإننا نتفق على ضرورة أن تواصل الحكومات بذل جهودها الرامية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة ودورية. ويجب احترام سيادة القانون وصونها. ونؤكد أهمية قيام علاقة بناءة بين البرلمان والسلطة التنفيذية من أجل بناء الثقة. ومن ناحية أخرى، تُستمد المشروعية أيضا من فهم مشترك لدور الدولة ووظائفها، والأدوار المنوطة بمختلف الجهات الفاعلة على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي.

إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات والحصول عليها:

٨ - يخلق أداء القطاع العام الثقة في الحكومة بتقديم ''قيمة عامة'' عن طريق توفير خدمات عامة يُعوّل عليها، لا تكتفي بالتصدي لعجز الأسواق فحسب، بل تنتج أيضا قيمة من خلال تحقيق الإنصاف والمساواة وخلق رأس المال الاجتماعي. وتتوقف الثقة في الحكومة جزئيا على مدى تمكّن الحكومات من كفالة سبل حصول المواطنين بشكل دائم ويلبي احتياجاتهم على الخدمات الأساسية التي يعوّلون عليها. وكثيرا ما تشكل الخدمات المقدمة على الصعيد المحلي أولى مراحل احتكاك المواطن بالعمليات الحكومية. ولا يؤثر هذا الأمر في نظرة المواطنين إلى مدى الاستجابة الحكومية فحسب، بل يؤثر أيضا في تصوراتهم لقيمة المشاركة المحلية في إدارة شؤون مجتمعاتهم المحلية. لذا نوصي بأن تجعل الحكومات من إحدى أولوياتها تحسين سبل الحصول على الخدمات وتحسين تقديمها. وهذا أمر في غاية الأهمية بالنسبة للمجموعات المهمشة. وفضلا عن ذلك، نوصي بأن تعتمد الخدمات العامة نهجا يركز على خدمة الزبائن يهدف إلى تحسين استجابة الخدمات العامة ونوعية هذه الخدمات. وينبغي أن تدمَج تعليقات المواطنين وأن تكفل مشاركتهم النشطة في عمليات الحوكمة.

زيادة مستوى الشفافية والمساءلة لمكافحة الفساد

٩ - نقرّ بأن الفساد أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم. فالفساد الذي يتورط فيه مسؤولون من القطاعين الخاص والعام إنما هو سوء استعمال السلطة على نحو خطير ومدمر. ولكي تحوز الحكومة على ثقة المواطنين، لا بد لموظفي الخدمة المدنية والمسؤولين المنتخَبين وغيرهم من الأطراف المعنية أن يتصرفوا وفقا لأرفع المعايير الأخلاقية وأن يمتثلوا للقانون. لذا فإننا نوصي بالتقيد الصارم بمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى اعتماد تدابير تشريعية وإدارية وتنفيذها على الصعيد الوطني. ونوصي كذلك بتعزيز شفافية عمليات وضع السياسة العامة، وكفالة الحق في الحصول على المعلومات، وتحسين آليات الإنفاذ، وإذكاء التوعية العامة وتعزيز مؤسسات مكافحة الفساد. ونوصي أيضا بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور نشط في تقييم السياسة العامة وفي مبادرات مكافحة الفساد.

تعزيز سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٠ - تتمتع الحكومة الإلكترونية بإمكانيات هائلة لتحسين الشفافية وتعزيز انخراط المواطن ومشاركته في عملية وضع السياسة العامة، وتحسين نوعية القرارات المتعلقة بالسياسة العامة وتنفيذ هذه القرارات. وفضلا عن ذلك، يمكن أن تساعد الإدارة الفعالة للمعارف في تحسين قدرات الخدمة العامة بتزويدها بوسائل تحسين التنسيق مع القطاع العام وبين الوكالات

الحكومية، وتحسين الكفاءة، وإتاحة إجراء تحسينات في تقديم الخدمات، وتقصير الزمن اللازم للاستجابة للمواطنين، وتعزيز فعالية مبادرات الحكومة الإلكترونية. وفي وجه التقدم التكنولوجي المتسارع الخطى، يكمن خطر جسيم يتعلق بحدوث فجوة رقمية داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. ونشجع الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة الدولية للبرامج التي تحسن سبل وصول البلدان النامية إلى ما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بنية تحتية وتعليم وتدريب. ونؤكد من جديد على ضرورة أن تضطلع الحكومة بدور قيادي في حماية أمن البيانات وصون الخصوصية، من خلال التمثل كقدوة ووضع الأنظمة، بغية زيادة الثقة في البيئة الإلكترونية.

دعم المشاركة الفعالة للمجتمع المدني

١١ - يتعين تزويد المجتمع المدني بالوسائل التي تمكنه من أن يشارك بوصفه شريكا كاملا في الحوكمة لكي تزدهر الثقة في المؤسسات الحكومية. والحوار الهادف والمشاركة المنتظمة والمباشرة في منظمات المجتمع المدني طريقان من أقصر الطرق وأكثرها فعالية لبناء الثقة وبناء مجتمعات محلية قوامها الثقة. والمجتمع المحلي يعزز الثقة في الحكومة، لأنه يقدم نفسه بوصفه ميدانا للتفاعل الدائم بين الدولة والمجتمع. وينبغي للحكومات إتاحة حيز سياسي كاف للمجتمع المدني ليضطلع بدوره مما يساعد بالتالي في بناء الثقة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ونوصي بتحديث القوانين التي تنظم أنشطة المجتمع المدني، وبزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية واتخاذ القرارات السياسية، وبزيادة مشاركة الجمهور في تخطيط أنشطة القطاع العام وإدارتها، كما نشجع الصراحة في الحوار والتواصل.

جذب الاهتمام البنّاء لوسائط الإعلام الحرة

١٢ - حيث أن جزءا أساسيا من الحفاظ على الثقة يقوم على تصورات الجمهور، صحيحة كانت أم خاطئة، فقد تزايد دور وسائط الإعلام في بناء تلك التصورات تزايدا كبيرا في ظل ثورة المعلومات. واستجابت الحكومات بأن خصصت المزيد من الموارد ومن وقت الوزارة المعنية بوسائط الإعلام. بيد أنه ثمة حالات عديدة يمكن فيها بل ينبغي تقديم الكثير لجذب الاهتمام الإيجابي لوسائط الإعلام إلى ما يُحرز من تقدم. ويقتضي ضمان المشروعية وجود وسائط إعلام تتصف بالحرية والمسؤولية لكي تمكّن جميع المواطنين من المشاركة بشكل أكبر في حلول السياسة العامة.

المصالحة بين الحكومة والشعب

١٣ - الحوكمة المحلية هي أحد أكثر الطرق فعالية في رأب الصدع بين المواطنين والممثلين السياسيين ومسؤولي الإدارة العامة. ومن خلال كفالة أن تستنير عمليات السياسة العامة بآراء المواطنين وأن تبقى على اتصال معهم، تساعد تحقيق اللامركزية على ترسيخ الحوكمة الديمقراطية عبر تعزيز مشروعية الدولة ومفهوم المواطَنة وتمكين المواطن والخدمة العامة. ولذا فإننا نؤكد مجددا على الحاجة إلى الاعتراف بالصعد دون الوطنية للحكومة بوصفها أكثر السلطات العامة قربا من الشعب، وبتمكينها لكي تعمل باعتبارها صلة وصل فعالة بين الشعب والحكومة. وبغية جعل الحكومة أكثر قربا من الشعب، نوصي بتعزيز الحكومات الإقليمية والمحلية عن طريق نقل السلطات والموارد، وتحقيق اللامركزية في مجال الإدارة، ووضع طرائق للمساءلة على الصعيد المحلي، وإضفاء الصبغة المؤسسية على العمليات التشاركية المحلية.

تعزيز إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص

١٤ - يمكن للشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص أن تحسن تصميم البرامج الإنمائية وتنفيذها عن طريق الاستفادة المتبادلة من مكامن القوة عند كل شريك ومن الموارد المتاحة لديه. وبغية كفالة أن تعمل هذه الشراكات على تعزيز الثقة، لا بد من إبرام اتفاقات شاملة معنية بالحوكمة تنص بالتفصيل على أولويات كل شريك ومسؤولياته، مع مراعاة ما سيترتب عليها من تكاليف ومنافع على الصعيد الاجتماعي. ونحن نتفق على ضرورة أن تخضع الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى رقابة عامة تتمتع بالخبرة.

تشجيع الابتكارات في إصلاح القطاع العام

١٥ - نحن نقرّ بأن قدرة الحكومات على نيل ثقة مواطنيها تتوقف على مدى مقدرتها على تعزيز قدرات الدولة. وهذا ما يعني، على سبيل المثال، تعزيز المساءلة عن النتائج عن طريق ضمان توفر الكفاءات الكافية لجمع الإيرادات وتخصيصها على حد سواء. وبغية تيسير هذه العملية، نوصي بأن تستخدم الحكومات استراتيجيات تقوم على الحوافز، التي تمنح موظفي القطاع العام مكافآت على نجاحهم في تقديم ابتكارات ناجعة تضفي تحسينات على الخدمة العامة. ويجب أن تركز هذه الابتكارات على تعزيز القيمة العامة. ونؤكد من جديد على أهمية القيادة في ترسيخ أخلاقيات القطاع العام بما يكفل مشاركة المرأة بشكل كامل في تولي مناصب رفيعة في القطاع العام، وتعزيز القيم المشتركة، وتحفيز الموظفين. وتشكل إدارة وتدريب الموارد البشرية عاملا حاسما في تعزيز قدرات الدولة.

إعادة بناء الثقة في البلدان التي تمر بأزمات وفي البلدان بعد انتهاء حالات الصراع

١٦ - إن التفاعل بين الثقة على الصعيد الاجتماعي والثقة على الصعيد السياسي في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان التي تمر بأزمات والبلدان بعد انتهاء مرحلة الصراع. فالمجتمعات بعد انتهاء حالات الصراع تتصف بحدوث تغيرات جذرية في السياسة العامة وبوجود عملية لبناء المؤسسات تجري على قدم وساق. ولا بد من إصلاح الأطر القانونية، وتأهيل المقاتلين السابقين، وتعزيز التربية الوطنية. ومن البديهي القول إن مساهمة المرأة في تنمية المجتمع المحلي تتسم بأهمية فائقة في هذه الظروف. لذا لا بد من إزاحة العراقيل الاجتماعية والقانونية التي تعيق مشاركة المرأة. وهذا مهم أيضا فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعانون من الإعاقة. ومن الضروري أن تتم بشكل متزامن ومتناغم العمليات المعنية بإصلاح القطاع الأمني، وتحقيق العدالة والمصالحة، ووضع الدستور، ومنع نشوب الصراعات من خلال العدالة القائمة على إعادة توزيع الثروات. ولمّا كان بناء مؤسسات جديدة أمر في غاية الصعوبة، فإن اكتساب المؤسسات المشروعية والقيام بعملها بصورة فعالة، أشد صعوبة بكثير. وفي هذا السياق نؤكد على أنه ينبغي لمنظمات المساعدة الدولية تكييف دعمها وفقا للاحتياجات المعينة لكل بلد من البلدان بعد انتهاء حالات الصراع. وينبغي تقديم الدعم في كل مرحلة من مراحل العملية الانتقالية، وأن يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

تدابير المتابعة

١٧ - نحث شركاء التنمية الدوليين، بمن فيهم الجهات المانحة الثنائية والأمم المتحدة، على زيادة ما يقدمونه من دعم للبلدان النامية لكي تعزز قدراتها في الإدارة العامة والحوكمة.

١٨ - ونحث أيضا على إجراء متابعة ملموسة للمنتدى العالمي السابع ونوصي على وجه الخصوص باتخاذ التدابير التالية، بين أمور أخرى:

(أ) دعم شبكة عالمية من المبتكرين من أجل تبادل الأفكار والخبرات، والعمل باعتبارها مرصدا لرصد ذلك؛

(ب) دعم المراكز المعنية بالحوكمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل توثيق الأفكار الجيدة وتبادلها؛

(ج) دعم المنتديات الإقليمية بغية وضع استراتيجيات للتعاون الإقليمي من أجل تحسين الإدارة العامة والحوكمة.

(د) تعزيز التعاون والحوار بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(هـ) تشجيع المشاريع النموذجية القطرية على تجريب منهجيات ونهج بديلة لتعزيز الحوكمة الديمقراطية وتوطيدها بشكل فعال؛

(و) جعل فئة واحدة على الأقل من فئات جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة، تركز على المشاريع التي تساهم في تعزيز ثقة المواطن في الحكومة؛

(ز) التكليف بإعداد أوراق مفاهيمية من أجل وضع إطار عمل من المبادئ بغية تعزيز الثقة في الحكومة.

١٩ - وبالإضافة إلى شبكة المبتكرين العالمية وبموازاتها، نحث أيضا على عقد اجتماعات مائدة مستديرة وزارية تلتقي بصفة دورية لكي يستعرض المشتركون فيها خبراتهم في تناول مسائل مختارة تتعلق بالثقة، ولتقديم توصيات في هذا الشأن. ونوصي أيضا بعقد اجتماعات مماثلة على الصعيدين الإقليمي والوطني لمسؤولي الإدارة العامة. وأخيرا، نوصي بعقد اجتماعات مائدة مستديرة للبرلمانيين ليتبادلوا خبراتهم الابتكارية والتصاميم المؤسسية.